



# State of Palestine

Ministry of Telecommunications & Information Technology

Palestine Report

Tareq F . I . Al-Zurba

Ramallah

## • البنية الأساسية للإنترنت

- البنية الأساسية لشبكة الإنترنت / حزمه عريضة (Broad band) هناك عشرة شركات تعمل في هذا المجال ليس هناك أي من هذه الشركات العشرة تعمل من خلال السواتل وبينما هناك شركة واحدة مستخدمة للمصادر البديلة (شبكات الكهرباء) في نقل المعلومات واعتمادها كوسيلة متاحة .
- هناك (75) شركة عاملة في مجال WiFi موزعة في مختلف مناطق الأراضي الفلسطينية ، بينما ليس هناك أي شركة تعمل على تقنية WiMax وهذا يعود لعدم الإفراج عن المعدات اللازمة والترددات اللازمة من قبل الجانب الإسرائيلي .
- شبكات الهاتف النقال تعمل حالياً على تقنية نظام الجيل الثاني 2.75 وليس هناك أي من شبكات الجيل الثالث والجيل الرابع وهذا يعود لعدم الإفراج عن الترددات اللازمة لتشغيلها من قبل الجانب الإسرائيلي .

## الحكومة الإلكترونية

تتكون الحكومة الإلكترونية من خمسة أطر رئيسية:

### إطار البنية التحتية

تأسيس الشبكة الحكومية في نيسان 2010، وتربط الشبكة الوزارات والمؤسسات الحكومية من خلال خطوط الألياف البصرية بهدف توفير سرعة وقدرة عالية ، كما تشكل الشبكة كذلك وسيلة حماية للمعلومات بإعتبار أن تبادل البيانات بين مراكز تخزين المعلومات في الوزارات والهيئات المختلفة يتم عبر شبكة خاصة بدلا من شبكة الإنترنت العامة والمعرضة للقرصنة والإنقطاع. وتصل الشبكة الحكومية بين أكثر من 54 مؤسسة حكومية و340 فرعا.

## إطار أمن المعلومات:

• تشكيل الفريق الوطني لأمن الأنظمة والمعلومات، 2011 كانون الأول بقرار من مجلس الوزراء.

• ويعنى الفريق بوضع سياسات و معايير أمن و حماية المعلومات و تدريب طواقم الوزارات على مواضيع أمن و حماية المعلومات المختلفة و رفع نسبة الوعي حول مواضيع أمن و حماية المعلومات.

• وقد تم إعداد وثيقة سياسة أمن المعلومات في كانون الثاني 2012.

• وضع تصور لإنشاء مركز إستجابة لطوارئ أمن المعلومات PALCERT وتحديد المواصفات التقنية والفنية للتجهيزات والخبراء العاملين فيه.

• تشكيل فريق وطني للإستجابة لطوارئ أمن المعلومات PALCERT بهدف تحصين وحماية المعلومات والتعامل مع أي طارئ كالتصدي لهجمات القرصنة وجرائم الإنترنت أو آثار الكوارث الطبيعية والتعاون والتواصل مع مراكز الإستجابة العالمية

## إطار التبادل البيئي

إعتماد إطار التبادل البيئي الفلسطيني "زنار" من قبل مجلس الوزراء ( مارس 2013 ) كمرجع للتبادل البيئي والتوافقية ضمن الحكومة الإلكترونية.

ويتكون من خمسة أجزاء مختلفة :

**خادم الأنطولوجيا (Ontology Server)** ، يوفر الوصف للبيانات الالكترونية المتبادلة في خدمات الحكومة الإلكترونية.

**خادم الكينونات (Entity Server)** ، ويحوي المواصفات والمقاييس للمسميات والمعاني الدلالية.

**خادم العناوين (Address Server)** ، يهدف تطوير نظام ترقيم وعنونة فلسطيني حديث.

**سجل قواعد البيانات (Database of Databases)** ، كمرجع للمعلومات عن جميع قواعد البيانات والسجلات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية.

**سجل الخدمات (Service Repository)** ، يمثل مرجعا للمعلومات عن جميع الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الحكومية الفلسطينية.

تشكيل اللجنة الوطنية لإطار التبادل البيئي "زنار"

تتكون اللجنة من 17 عضو (مؤسسة) وتهدف إلى تعزيز وإدارة وتطوير وضمان التبادل البيئي بين الوزارات والمؤسسات المختلفة وفق الأطر والمعايير والمقاييس المدرجة في زنار.

## الإطار القانوني

قرار بقانون رقم 17 لسنة 2012 (بشأن قانون تسوية المدفوعات الوطني): حيث يسري على جميع التحويلات الالكترونية المالية والسجل الالكتروني والتوقيع الالكتروني لإجراء خدمات المدفوعات.

### مشاريع القوانين:

مشروع قانون المعاملات الالكترونية : والموجود على أجندة مجلس الوزراء وتمت مناقشته في جلسات مجلس الوزراء، ويعتبر التوقيع الالكتروني جزء من الأحكام الواردة في مشروع قانون المعاملات الالكترونية .

مشروع قوانين الملكية الفكرية : مشروع قانون حماية الملكية الصناعية تم إعداده من قبل لجنة برئاسه وزارة الاقتصاد الوطني وبمشاركة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبعض المؤسسات ذات العلاقة بالموضوع. حيث تكمن اهمية اعداد هذا المشروع في تنظيم حقوق الملكية الفكرية من ناحية تسجيلها وترخيصها لدى الجهات المختصة ( وزارة الاقتصاد الوطني ) بما يضمن حمايتها .  
مشروع قانون العقوبات حيث تضمن فصل خاص بجرائم الحاسوب والانترنت .

## - اطار السياسات الوطنية

إعداد النسخة النهائية من وثيقة سياسات الحكومة الإلكترونية 2011 بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD.

إعداد النسخة النهائية من خارطة الطريق لتنفيذ سياسة الحكومة الإلكترونية 2013 وتحديد أولويات التنفيذ بمشاركة 18 وزارة ومؤسسة حكومية (2012-2014) وبجداول زمنية محددة بهدف الوصول إلى تقديم الخدمات عبر النافذة الواحدة.

العمل على تفعيل قرار تشكيل اللجنة الوزارية للإشراف على الحكومة الإلكترونية وتكون الوزارة مقرراً فيها لضمان تطبيق ما تخرج به الفرق الفنية المختلفة.

تحديد أولوية تنفيذ الخدمات الحكومية الإلكترونية بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD بعد مناقشة ورقة السياسات والتطبيقات التي أعدت بمشاركة الجميع ضمن إطار الخطة التحويلية للحكومة من المعاملات الورقية إلى الإلكترونية زمن ثم الخروج بورقة شروط مرجعية لحكومة النافذة الواحدة بعد إقرار الخدمات التي سيتم إدراجها ضمن النافذة الواحدة.

## الخدمات:

تنفيذ مشروع تجريبي لتطوير سبع خدمات إلكترونية بين سبع وزارات مختلفة وبالتعاون مع الحكومة الإستونية من خلال أكاديمية الحكومة الإلكترونية الإستونية.

والخدمات هي:

• إستعلام عن مواطن / وزارة الداخلية

• تبليغ عن مولود جديد / وزارة الصحة

تبليغ عن وفاة / وزارة الصحة

• استعلام عن بيانات موظف / ديوان الموظفين العام

• سجل الشركات / وزارة الاقتصاد الوطني

• قرار حظر سفر / وزارة العدل

• بيانات قسيمة راتب / وزارة المالية

• أسعار العملات / سلطة النقد الفلسطينية



## التدريب

تخريج 60 متدرب ومنتدربة ضمن المرحلة الأولى من برنامج أكاديمية الحكومة الإلكترونية (<http://www.egovacademy.ps>) بتمويل من تيمبوس وبتنسيق وإشراف جامعة بيرزيت

ووزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبالشراكة مع عدة جامعات محلية ودولية ووزارتي الداخلية والحكم المحلي، وتهدف الدورات إلى إعداد وتمكين الكوادر في القطاعين العام والخاص والبلديات في مجال أمن المعلومات ومجال التوافقية والتبادل البيئي بالإضافة إلى الإطار القانوني والتشريعات القانونية.

وشمل البرنامج التدريبي ستة دورات (ما يعادل 300 ساعة تدريبية متخصصة) تم تطويرها من قبل مختصين فلسطينيين وأوروبيين لتلائم الواقع والحاجات الفلسطينية، وقد تم تصوير الدورات التدريبية بشقيها النظري والعملية وتوفيرها على الموقع الإلكتروني الخاص بالأكاديمية لتكون متاحة للجميع بالإضافة الى توفير الفائدة الأكبر قدر ممكن من أصحاب الاختصاص والمعنيين بمواضيع الحكومة الإلكترونية.

## •الاستراتيجية أو السياسة المتعلقة بالحكومة الالكترونية

•تاريخ اعدادها واعتمادها: تم اعداد النسخة النهائية من سياسة الحكومة الالكترونية 2011.

•الجهة التي قامت بالإعداد :وزارة الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات حيث تم تطويرها في إطار مبادرة منظمة التعاون الإقتصادي للتنمية MENA-OECD

لدعم فلسطين, واستندت تفاصيل خارطة الطريق للتنفيذ على تحليل الوضع الحالي وسياسة التركيبات التي توجه اختيار الأولويات والمهام الرئيسية وذلك بالتعاون مع 18 إدارة عامة في مختلف المؤسسات الحكومية.

•الجهة التي تتولى التنفيذ وتبعيتها الادارية: الفرق واللجان المختلفة القائمة على أعمال الحكومة الإلكترونية، بالإضافة إلى الإدارة العامة للحكومة الإلكترونية، وتكون تبعيتها الإدارية وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

•الجهة التي تتولى الاشراف على التنفيذ وتبعيتها الادارية: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

•خطة العمل : تم اعداد خارطة الطريق لتنفيذ سياسة الحكومة الالكترونية 2012 واعتماد النسخة النهائية منها في النصف الاول من 2013.

•أهم المبادرات المتضمنة: تحديد أهم الخدمات الحكومية التي تعد من أولويات الحكومة الإلكترونية مثل شهادتي الميلاد والوفاة وسجل السكان بحيث يحصل المواطن على الخدمة من مكان واحد لتقديم الخدمة بوقت قياسي وجهد أقل, ويجري العمل حاليا مع منظمة التعاون الإقتصادي للتنمية OECD على تحديد

أولوية تنفيذ الخدمات الحكومة الإلكترونيةبعد مناقشة ورقة السياسات والتطبيقات التي أعدت بمشاركة الجميع والتي تأتي في إطار الخطة التحويلية للحكومة من المعاملات الورقية إلى الإلكترونية, والخروج بورقة شروط مرجعية لحكومة النافذة الواحدة بعد إقرار الخدمات التي سيتم إدراجها في النافذة الواحدة.

•الية الرصد والتقييم: غير متوفرة حاليا

•الية التمويل والجهات المشاركة بالتمويل: الحكومة الفلسطينية ولكن لا يوجد جهات مشاركة بالتمويل

•هيكلية فريق التنفيذ: الإدارة العامة للحكومة الإلكترونية بالتعاون مع فريق التبادل البيني زنار، فريق امن المعلومات، فريق السياسات، فريق البنية التحتية، لجنة وزارية لإعداد الإطار القانوني للحكومة الالكترونية والفريق المركزي الإستشاري.

• بوابة الحكومة الالكترونية:

• العنوان: <http://zinnar.pna.ps>

• تاريخ الاطلاق: 1 حزيران 2011

• الجهة المسؤولة عن ادارة البوابة: الادارة العامة للحكومة الالكترونية في وزارة الاتصالات.

• عدد الجهات المشاركة في البوابة: 17 مؤسسة حكومية

• عدد الخدمات المتاحة على البوابة: 221 خدمات إعلامية منها 17 خدمات تفاعلية ولكن مجرد وصف

للإجراءات لهذه الخدمات ويجرى العمل حالياً على اضافة جميع الخدمات الالكترونية المتاحة للمواطن

• نوع هذه الخدمات: اعلامية وتفاعلية بحيث يضم سجل الخدمات بيانات عن الخدمات الحكومية المقدمة

إلكترونياً. فهذا السجل يحوي المواصفات التقنية لكل خدمات الويب (Web Services) بالإضافة إلى وصف

مفصل للإجراءات الحكومية (ممثلة بالنماذج)

• لا يوجد احصائيات للاستخدام

الخطة المستقبلية للتطوير: ضم المزيد من الوزارات، وز

## •الاطار القانوني والتشريعي لاستخدام الحكومة الالكترونية:

•قانون المعاملات الالكترونية و التوقيع الالكتروني: تمت صياغة المسودة النهائية من قانون المعاملات الالكترونية و التوقيع الالكتروني ولكن لا يزال بحاجة إلى موافقة و اعتماد من مجلس الوزراء ورئيس دولة فلسطين.

•قانون حماية الخصوصية الفردية: غير متوفر

•قانون الجرائم الالكترونية: غير متوفر

•القوانين قيد الاعداد: قانون الحق في الحصول على المعلومة

## • اطار التشغيل البيئي: متوفر

• اهم المعايير المستخدمة للتخاطب: إطار التبادل البيئي الفلسطيني "زّنار". تأسس واعتمد من قبل مجلس الوزراء بتاريخ (مارس 2013) وهو مجموعة من المواصفات والمقاييس التي تحكم عمليات تبادل المعلومات والسجلات بين المؤسسات لضمان تبادل سليم ومتفق عليه للبيانات إلكترونيا (وربما ورقياً) خاصة فيما يتعلق بالرموز والتسميات العربية والإنجليزية للدول والمدن والعملات والأجناس البشرية والديانات والبنوك والجامعات والمناطق البريدية وغيرها ويتكون من خمسة أجزاء مختلفة:

• خادم الأنطولوجيا (Ontology Server) ، ويحوي وصفاً دقيقاً للبيانات الالكترونية المتبادلة في خدمات الحكومة الإلكترونية،

• خادم الكينونات (Entity Server) ، ويحوي المواصفات والمقاييس التي تم بناءها والإجماع عليها،

• خادم العناوين (Address Server) ، ويمثل البنية التحتية المؤتمتة لنظام العنونة الفلسطيني،

• سجل قواعد البيانات (Database of Databases) ، ويحوي معلومات عن جميع قواعد البيانات

والسجلات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية،

• سجل الخدمات (Service Repository) ، ويحوي معلومات عن جميع الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الحكومية الفلسطينية.

• توفر دليل للخدمات الالكترونية: جاري العمل عليه

• البنية المستخدمة للحكومة الالكترونية: تتكون من شبكة حكومية خاصة بحيث تربط هذه الشبكة الوزارات والمؤسسات الحكومية من خلال خطوط الألياف البصرية لضمان سرعة عالية وقدرة كافية من أجل ضمان أمن وسلامة وصحة المعلومات، حيث يجري نقل البيانات المتوفرة عبر الشبكة الحكومية بين الوزارات المتصلة أو البيانات المخزنة في مراكز البيانات، ويرتكز بناء الخدمات الحكومية الإلكترونية وتنفيذ تطبيقاتها على تقنيات و منهجية (Service oriented architecture (SOA) و enterprise service

bus (ESB)

• اطار الرصد والتقييم: لا يوجد

• أهم المشاريع:

1- التعاون الإستوني الفلسطيني للتبادل البيئي للمعلومات

• الهدف من المشروع: تعزيز الحكومة الإلكترونية في فلسطين بالشراكة مع الحكومة الاستونية من خلال أكاديمية الحكومة الإلكترونية الاستونية التي ساعدتنا في تنفيذ خدمات الحكومة الإلكترونية لتكون في سبع وزارات في المرحلة التجريبية له .

• الجهة المستفيدة: الوزارات والمؤسسات الحكومية

• نوع المشروع: G2G

• تاريخ الاطلاق: 29 حزيران 2010

• عدد المستخدمين: 7 وزارات ومؤسسات حكومية

• التكامل مع خدمات اخرى: متوفرة حيث انه مرتبط مع جميع اطر و تطبيقات الحكومة الالكترونية من حيث ارتباطه مع مشروع الشبكة الحكومية و اطار التبادل البيئي زنار و السياسات و الاطار القانوني و امن المعلومات .

2- مشروع العنوانه والترميز البريدي

• الهدف من المشروع: يحوي بيانات الترميز البريدي التي تم تطويرها وإعدادها مؤخراً من قبل وزارة

الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات. كما ويهدف الى انتاج نظام عنوانه فلسطيني حديث بتكامله مع نظم المعلومات الجغرافية

• الجهة المستفيدة: الوزارات والمؤسسات الحكومية والمواطن

• نوع المشروع: G2C / G2B / G2G

• تاريخ الاطلاق: حزيران 2011

### 3- الشبكة الحكومية والإكاديمية

• الهدف من المشروع: انشأت الشبكة الحكومية من أجل أن تستخدم كبنية تحتية للحكومة الإلكترونية, روابط هذه الشبكة الوزارات والمؤسسات الحكومية من خلال خطوط الألياف البصرية لضمان سرعة عالية وقدرة كافية من أجل ضمان أمن وسلامة وصحة المعلومات، حيث يجرى نقل البيانات المتوفرة عبر الشبكة الحكومية بين الوزارات المتصلة أو البيانات المخزنة في مراكز البيانات، وقد تم تطوير إطار أمني لها.

• الجهة المستفيدة: الوزارات والمؤسسات الحكومية

• نوع المشروع: G2G

• تاريخ الاطلاق: نيسان 2010

• عدد المستخدمين: 54 وزارة ومؤسسه حكومية و 340 فرع

### 4- أكاديمية الحكومة الإلكترونية

• الهدف من المشروع: إثراء القطاعين العام والخاص في فلسطين مع المهارة والمعرفة اللازمة لبناء الحكومة الإلكترونية الفلسطينية بأيد فلسطينية ماهرة، وقد وجهت هذه الدورات التدريبية من أجل بناء خدمات الحكومة الإلكترونية، ويتكون البرنامج من 6 دورات (حوالي 300 ساعة تدريبية متقدمة للغاية ومتخصصة)،

• الجهة المستفيدة: الوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص

• نوع المشروع: G2G

• تاريخ الاطلاق: كانون الثاني 2012

• عدد المستخدمين: 60 متدرب و متدربة من مختلف القطاعات.

## مادة (2) أهداف القانون

يهدف هذا القانون الى ما يلي :

- تسهيل وتنظيم المعاملات الإلكترونية بواسطة رسائل أو سجلات إلكترونية يعتمد عليها.
- إزالة أية عوائق أو تحديات أمام المعاملات الإلكترونية والتي تنتج عن الغموض المتعلقة بمتطلبات الكتابة والتوقيع وتعزيز تطور البنية الأساسية القانونية لتطبيق المعاملات الإلكترونية والتعديلات اللاحقة.
- الحد من حالات تزوير المراسلات الإلكترونية والتعديلات اللاحقة ومن فرص الاحتيال في المعاملات الإلكترونية.
- إرساء مبادئ قانونية موحدة للقواعد واللوائح والمعايير المتعلقة بتوثيق وسلامة المراسلات والسجلات الإلكترونية.
- تعزيز تطوير التجارة الإلكترونية والمعاملات الأخرى على الصعيدين المحلي والعالمي وذلك عن طريق استخدام توافيق إلكترونية.

## مادة (3) نطاق التطبيق

تسري أحكام هذا القانون على ما يلي :

- المعاملات والسجلات والتوقيعات الإلكترونية وأية رسالة بيانات إلكترونية.
- المعاملات الإلكترونية التي تعتمد على أي دائرة حكومية أو مؤسسات رسمية أو مؤسسات القطاع الخاص بصورة كلية أو جزئية.



## الفصل الثاني: الآثار القانونية المترتبة على المعاملات الإلكترونية مادة (8)

- يكون للمعاملات والتوقيعات الإلكترونية أثرها القانوني وتعتبر صحيحة وقابلة للتنفيذ شأنها في ذلك شأن الوثائق والمستندات الخطية بموجب أحكام التشريعات النافذة من حيث إلزامها لأطرافها أو صلاحيتها في الإثبات.
- تعتبر الصورة المنسوخة على الورق من رسالة البيانات الإلكترونية الرسمية حجة على الكافه بالقدر الذي تكون فيه مطابقه لاصل هذه الرساله.

## الفصل السادس: التوقيع الالكتروني

### مادة (34)

يجب على الموقع عند استخدام أداة توقيعه لأحداث توقيع له أثر قانوني مراعاة ما يلي:-

- 1-الحفاظ على أداة توقيعه لتفادي استخدامه استخدام غير مصرح به.
- 2- اخطار الأشخاص المعنيين والجهات ذات الاختصاص بدون تأخير غير مبرر، وذلك في حالة:

أ-معرفة الموقع بان أداة توقيعه قد تم الإخلال بها.

ب- إذا كانت الظروف والدلائل المعرفة لدى الموقع تدل على أن أداة توقيعه قد تم الإخلال بها.

- 3-اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان دقة واكتمال كل ما يقدمه من بيانات وتصريحات جوهرية ذات صلة بالشهادة طيلة فترة سريانها، وذلك في الحالات التي تسلتزم فيها أداة التوقيع استخدام شهادة.

- 4- يكون الموقع مسئولاً عن تقصيره في استيفاء المتطلبات التي حددتها هذه المادة .

## الفصل السابع: طرق حماية المعاملات الإلكترونية: مادة (38)

يجب استخدام الطرق الآتية لحماية نظم المعلومات:

- 1-التشفير بطريق المفتاح العام.
- 2- الجدران النارية.
- مرشحات المعلومات.
- 4- وسائل منع الإنكار.
- 5- إجراءات حماية نسخ الحفظ الاحتياطية.
- 6-البرامج المضادة للفيروسات.
- 7- آية طريقة اخرى تجيزها الهيئه .

## الفصل التاسع: الإستخدام الحكومي للسجلات والتوقيعات الإلكترونية . مادة (47)

- يجوز للحكومة أن تقوم بالمهام التالية باستخدام السجلات والتوقيعات الإلكترونية:-
- قبول إيداع او تقديم أو إنشاء أو حفظ مستندات.
  - إصدار أي إذن أو ترخيص أو قرار أو شهاده أو إنشاء أو حفظ مستندات.
  - 3- قبول الرسوم او أية مدفوعات.
  - 4- طرح المناقصات وتسليم العطاءات المتعلقة بالمشتريات الحكومية.

## الفصل العاشر: الجرائم والعقوبات مادة (49)

1. يعاقب بالسجن المؤقت كل من :

أ- زور أو تلاعب في توقيع أو أداة أو نظام توقيع إلكتروني للحكومة أو للهيئات أو للمؤسسات العامة سواء تم ذلك باصطناعه أو إتلافه أو تعييبه أو تعديله أو تحويره أو بأي طريقة أخرى تؤدي إلى تغيير الحقيقة في بياناته.

ب- إنشأ أو تواطأ مع الغير لإنشاء بيانات توقيع أو أداة نظام توقيع إلكتروني للحكومة أو للهيئات أو للمؤسسات العامة لا يحق له الحصول عليه مستخدماً في ذلك معلومات أو بيانات كاذبة أو خاطئة.

1. مع مراعاة ما ورد في الفقرة (1) تكون عقوبة التزوير الحبس والغرامه أو احدى هاتين العقوبتين، اذا وقع التزوير فيما عدا التواقيع الالكترونيه للحكومة أو للمؤسسات العامة أو للهيئات.

2. يعاقب بالعقوبه المقررة لجريمة التزوير حسب الاحوال ، من استعمل المستند المزور مع علمه بتزويره.

Thank You!

